تنمية مهارات الطلبة
في نقد الروايات الحديثية

أ.د. محمد سعيد حوا(*)

المقدّمة:

عنيت الأمة بسنة رسول الله ﷺ عناية فائقة؛ لعلمها بمكانتها، ووجوب تحرير ما ينسب لرسولنا ﷺ؛ إذ السنة الصحيحة مصدر التشريع الملزم بعد كتاب الله، وتنوعت عنايات الأمة بالسنة الشريفة؛ نقداً وتعليلاً، فهماً وشرحاً، تصنيفاً ورواية، من خلال عشرات العلوم الخادمة للسنة، ومنها: علوم المصطلح، وعلوم الرواية والدراية، وعلوم الرجال والجرح والتعديل، وعلم العلل، وعلم مختلف الحديث، وعلم الناسخ والمنسوخ، وعلم المناهج والتاريخ...إلى غير ذلك، ولإن قام علماؤنا السابقين بما يجب عليهم من خدمة تامة للسنة وفق وسعهم، وقد تأهلوا لذلك غاية التأهل، فلا تجد من يتصدى لعلم الحديث نقداً أو رواية أو دراية إلا من امتلك الأهلية التامة لذلك بإجازة أهل العلم له، وهذا بيّن واضح من واقع علمائنا، فقد لاحظت في عصرنا إقبالاً عظيماً من طلبة العلم للتخصص في علم الحديث، والتعامل مع مروياته نقداً وتعليلاً، وفهماً وتطبيقاً، ومع هذا الإقبال الطيب لاحظت على ضوء اشتغالي بتدريس هذه العلوم في بعض الجامعات كثرة تساؤلات الطلبة مع الرغبة الحثيثة في امتلاك أصول علم النقد، فرأيت الحاجة إلى وضع دراسة متقدمة متخصصة مركزة لتلبي تساؤلاتهم النظرية والعملية، من خلال

(*) أستاذ فى الحديث النبوى الشريف – قسم أصول الدين – كلية الشريعة – جامعة مؤتة.

لفت أنظار طلبتنا إلى القضايا الأهم الأساسية في علم النقد الحديثي؛ ليكون الباحث في علم الناقد ممتلكاً لأساسيات هذا العلم. فكانت هذه الدراسة الموجزة المركزة.

دوافع البحث وأهميته:

ويمكنني إجمال أهم الدوافع لتقديم هذه الدراسة في الآتي:

١. اهتمام قطاع واسع من طلبتنا بعلم النقد، والرغبة الصادقة في إتقانه.
٢. حاجة الطلبة إلى تجلية أصول هذا العلم، والإجابة عن تساؤلاتهم الأساسية في هذا العلم.
٣. ما يقع فيه بعض الطلبة من أخطاء في منهج إصدار الأحكام.
٤. اقتصار كثير من الطلبة على التقليد لأئمة سابقين؛ لشعورهم بالنقص في ذلك.
٥. كثرة مراجعة الطلبة في شأن اختلاف الأحكام النقدية وكيف نتعامل معها.
٦. ضرورة تحرير ما ينسب إلى رسول الله ﷺ؛ إذ هو المعصوم وحديثه ملزم شرعاً، وأي تصحيح أو تضعيف خاطئ يترتب عليه ما لا يخفى من خلل في الفهم والعمل.

راجياً أن يفيد من هذه الدراسة طلبة العلم الشرعي الراغبين في التخصص في علم الحديث، وتطوير مهاراتهم في ذلك، مع قناعتي أنه لا بد أن يجتمع إلى ذلك التدريب العملي على يد أصحاب الاختصاص.

أهداف البحث:

١. تحرير مفهوم النقد، وبيان ضرورته وسعة مجالاته، واشتماله على نقد السند والمتن.
٢. لفت النظر إلى ضرورة اشتمال النقد على الوقوف على علل الحديث سنداً ومتناً.
٣. اطلاع الطلبة والدارسين على العلوم الأساسية للناقد، والوقوف على قواعد وأصول النقد النظرية، ومراحل الدراسة خطوة خطوة.
٤. إيقاف الطلبة على المهارات العملية التطبيقية لكي يستطيع توظيف مهاراته النظرية في عملية النقد.

أسئلة الدّراسة:

وبناء على ما سبق يمكنني إجمال أسئلة الدراسة في سؤال كلي، ثم أسئلة فرعية، ولعلّ السؤال الكلي في ذلك: ما المهارات النقدية الضرورية لطلبة العلم الشرعي المتخصصين في علم الحديث؟ ويتفرع عن ذلك جملة أسئلة:

١. ما مفهوم النقد، وما ميدانه وما مجاله، وهل يشتمل على نقد السند والمتن؟
٢. ما أهمية وضرورة الوقوف على علم العلل؟
٣. ما العلوم الأساسية والمهارات النظرية للناقد؟
٤. ما أهم المهارات العملية التطبيقية للناقد؟
٥. ما شروط التقوية بالمتابعات والشواهد؟
٦. ما مراتب تصنيف الرواة وحكم كل مرتبة؟
٧. ما مراحل نقد حديث، وما منهج صياغة التخريج؟

منهج الدراسة:

وقد قامت الدراسة على التحليل والتركيب والاستنباط المبنيه على الاستقراء المسبق لمناهج العلماء وتطبيقاتهم.

الدراسات السابقة:

قدمت دراسات عديدة تتصل بموضوعنا، في إطار المؤلفات التي عنيت بمادة تخريج الحديث النبوي، وقد اطلعت على العديد منها، وفيها من الفوائد الشيء الطيب الكثير، ولكنني رأيت أنه ما زال ثمة ما يمكن أن يقدم لطلبتنا في ضوء دراسة متخصصة يتكامل فيها الجانب العملي والنظري، مما له صلة مباشرة بالتطبيق العملي، ومن أهم هذه الدراسات:

١. أصول التخريج ودراسة الأسانيد، د. محمود الطحان، دار القرآن، بيروت، ١٩٧٧م، وتكررت طبعاته كثيراً.
٢. كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام، د. عبد الموجود محمد عبد اللطيف، مكتبة الأزهر، ط١، ١٩٨٤.
٣. التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، بكر أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
٤. تخريج الحديث النبوي، د.همام عبد الرحيم سعيد، جامعة القدس المفتوحة، الأردن، ١٩٩٦.
٥. تخريج الحديث، نشأته ومنهجُه، الدكتور محمود أبو الليث الخير آبادي، الجامعة الإسلامية، ماليزيا، دار الكلمة، القاهرة، ط١ ١٩٩٧م، وط٧، ٢٠١٥م.

٦. كيف ندرس علم التخريج، د. حمزة المليباري و د. سلطان العكايلة، دار الرازي للنشر، عمان، ١٩٩٨.

٧. الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد، د. زياد أبو عواد ومحمد عيد الصاحب، وعمر مكحل وآخرون، وهم ممن يدرِّس مادة التخريج في كليات الشريعة في الجامعات الأردنية، جمعية الحديث في الأردن، والدار العالمية للنشر، عمان، ١٩٩٩م.

٨. منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، دراسة في تخريج الأحاديث، د. وليد حسن العاني، وهي مادة كان يقدمها لطلبته في جامعة اليرموك، دار النفائس، عمان، ١٩٩٩م.

٩. تخريج الحديث النبوي، د. أحمد جبر مزهر، عمان، ط٢، ١٩٩٩م، وهى مذكرة موجزة في ٨٧ صفحة.

١٠. محاضرات في علم تخريج الحديث ونقده، د. عداب محمود الحمش، دار الفرقان، عمان، ط١، ١٩٩٩.

١١. تخريج الحديث الشريف، د. علي نايف البقاعي، دار البشائر، بيروت، ٢٠٠٣م، ١٤٢٣هـ.

١٢. طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ ، عبد المهدي عبد القادر الأزهري، دار الاعتصام، القاهرة، بلا تاريخ.

وغيرها مما لا يحصى.

مصنفات في قواعد علوم النقد والمصطلح:

١. مقدمة كتاب الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم.

٢. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (المتوفى: ١٣٠٤هـ).

٣. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ).
٤. علم أصول الجرح والتعديل، د. أمين أبو لاوي.
٥. علم رجال الحديث، د. تقي الدين الندوي.
٦. رواة الحديث، د. عداب الحمش، دار حسان، الرياض، ط١.

إضافة إلى كتب علوم الحديث عامة، وأهمها: الكفاية في قوانين الرواية، الخطيب البغدادي.

خطة الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، جاءت الدراسة في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم النقد، وأهميته، ومجالاته.

المطلب الثاني: مهارات الناقد وعلومه الأساسية والنظرية.

المطلب الثالث: مهارات الناقد العملية التطبيقية.

الخاتمة.

المطلب الأول

مفهوم النقد، وأهميته، ومجالاته

تمهيد في: المنهجية النقدية في التعامل مع الروايات:

بالتأمل في مناهج المحدثين نلحظ أنهم يعتمدون منهجين متكاملين:

المنهج الأول: يتّصل بكل ما له علاقة بعلوم النّقد الحديثي من حيث السند بكلّ تفصيلاتها ودقائقها.

والمنهج الثاني: يتّصل بنقدِ المتن بضوابطهِ الشرعيّة.

وتفرع عن ذلك علمان رئيسيان متكاملان:

العلم الأول: علم النقد الحديثي من حيث القبول والرد، والتصحيح والتضعيف، ويُعْنَى بإطلاق الحكم الكلّي على الحديث بعد استيفاء طرقه ومتابعاته، وشواهده، وربما عَنْوَن له بعضهم بِـ: النقد العام أو علم النقد الجلي، ولكننا لا نستطيع الوصول إلى الحكم الدقيق إلا بعد تطبيق العلم الثاني.

العلم الثاني: علم العلل[١]: وهو علم يعنى بدقائق أحوال الراوي من حيث هو، ومن حيث علاقة كل راوٍ بشيخه، والنظر في دقائق أحوال رواياته، وعدم الاكتفاء بالحكم العام على الراوي، ثم ينظر علم العلل في كل طريق على حدة؛ لمعرفة الموافقات أو المخالفات، والتفرد أو الشذوذ. وربما عنون بعضهم لذلك بعنوان: النقد الخاص، أو علم النقد الخفي[٢].

أولاً: مفهوم النّقد:

النقد لغةً: مصدر من الثلاثي نَقَدَ، تقول: نَقَدْتُ الشِّعرَ نَقْداً، من باب نَصَرَ، ينصرُ. قال في الأساس[٣]: نقَدَ النّاقد الدَّراهم: ميَّزَ جيّدها من رديئها. ومن

المجازِ: نَقَدَ الكَلام. وهو من نَقَدَةِ الشِّعرِ ونُقّادِهِ وانتَقَدَ الشِّعْرَ على قائله. وقال في مختار الصِّحاح[٤]: وناقَدَهُ: ناقشه في الأمر[٥].

النقد اصطلاحاً[٦]: استخلصَ العلماءُ من معاني النّقد اللغوية المعنى الاصطلاحي، ويمكن تعريفُهُ بأنه التمييز والتمحيص والفَحص والسَّبر؛ لتمييز الجيّد من الرديء، والتّحقق والتثبّت؛ لمعرفة الصّواب.

النقد الحديثي: وَيهمّنا هنا تعريف النقد الحديثي على وجهٍ خاصّ، ومن ذلك قولهم: الوقوف على أحوال رجال السّند، وأحوال المتن وعلله، وأقوال أهل العلم والاختصاص[٧].

أو هو: تمييز الأحاديث الصحيحة مِن السّقيمة والمعلولة، ومعرفة أحوال الرّواة والرّواية[٨].

أو هو: تمييز الحديث سنداً ومتناً، من حيث القبول أو الرد، ومعرفة السليم من المعلول، والوقوف على أحوال الرواة[٩].

ثانياً: هدف النقد:

يمكننا إجمال أهداف عملية النقد بجملة أمورٍ، أهمها: حماية سنة النبي ﷺ، والنّصح لها، ومن ثمّ منع دخول ما لا يصح إلى دائرة الصحيح، وعدم إخراج ما يصحّ، ومعرفة أدق الألفاظ عن رسول الله ﷺ، ومعرفة كل حديثٍ وراوٍ على حقيقته ما أمكن، والوقوف على جهود السابقين ومنهج التعامل معهم ومع مصطلحاتهم ومؤلفاتهم، ونقدها.

ثالثاً: ضرورة النقد:

النقد للروايات ضرورة حتميّة، وفريضة شرعيّة، وحقيقة عقليّة؛ لئلّا نتقوّل على الله ورسوله بغير علم، ولئلا نعطي العصمة لما ليس بمعصوم، ولئلا يُقدَّس ما ليس بمقدَّس، ومما يؤكد ضرورة النقد للروايات:

١. أن طبيعة البشر الوهم.

٢. ما قد علم من تأخر التدوين الشامل نسبيًّا.

٣. وجود الرواية بالمعنى.

٤. اختلاف النُسَخ.

٥. انتشار ظواهر الإرسال والتدليس منذ العصور الأولى لأسباب كثيرة.

٦. انتشار ظاهرة الكذب خاصةً بعد الفتن، وخاصة ممن دَخَلوا حديثاً في الإسلام، أو تظاهروا به.

٧. ظهور الإسرائيليات في الرواية مما جعل البعض يخلطها بالروايات الحديثية.

٨. انتشار البدع، وما لذلك من أثر في الرواية.

٩. وجود مصادر متأخرة انفردتْ بأسانيد أو ألفاظ.

١٠. وجوب تحرير ما ينسب إلى النبي ﷺ.

رابعاً: مفتاح عملية النقد:

إن مفتاح عملية النقد إنما هو التخريج الدقيق الشامل، بالوقوف على مخارج الحديث في كل مصادره، ومعرفة المتابعات والشواهد.

تعريف التخريج: الكشف عن الحديث في مصادره الأصلية، وعزوه إليها تمهيداً لنقده [١٠]. **وغايته:** الوقوف على أسانيد الرواية وألفاظها.

علم التخريج: منهج البحث للوصول إلى حديث ما في المصادر الأصلية؛ تمهيداً لنقده، وذلك بتتبع الحديث إمّا عن طريق الكلمة، أو الطرف، أو اسم الراوي، أو موضوع المتن، أو صفة خاصة فيه. مع إمكانية الإفادة من الحاسوب بشكل واسع، والرجوع إلى المصادر.

ومن بدهي القول: إنه إذا لم يُتقن الباحث التخريج بكل تطبيقاته وطرقه ووسائله، ويتعرف إلى مصادر السنّة كاملةً[١١]؛ فإنه لن يستطيع الخوض في غمار النقد. ولم تقصد هذه الدراسة لبسط علم التخريج. وقد اعتنى المعاصرون بتعريف التخريج وطرقه ووسائله ومناهجه؛ فلينظر في مظانّه[١٢].

ضرورة الجمع بين نقد السند و المتن:

لا يتم نقد الحديث إلا بالمنهج الثاني وهو نقد المتن.

علاقة نقد المتن بعلم العلل:

لمَّا كان ميدان علم العلل الثقات والخفاء؛ فقد لا يهتدي النّاقد إلى وجود علةٍ إلا من خلال المتن ذاته. ولا شك أنَّ أي علةٍ في المتن هي أثرٌ عن عِلةٍ في السند، لكنّها ربما لا تَظهر لنا؛ كأنْ يكون هنالك انقطاعٌ خفي، أو وَهمٌ بشريّ لم نقف عليه.

مشروعية نقد المتن[١٣]:

لا يتردد المحدثون في نقد المتن ضمن قواعد وضوابط، عند وجود المقتضى، بعيداً عن الهوى والأمزجة الخاصة، ويدلّ على مشروعية نقد المتن أمورٌ، منها:

١. المبدأ العام في وجوب تحرير ما ينسب إلى رسول الله ﷺ، وقد لا يتم ذلك إلا على ضوء النظر في السند والمتن معاً.

٢. ثبوت ذلك عن الصحابة؛ فقد نَقَدَ بعض الصحابة أحاديث، وكان مستندهم في ذلك ما رأوا في المتن من مخالفة(١٤).

٣. الوهم البشري؛ فإنه مهما بلغ الرواي من العلم والضبط والإتقان، فقد يقع منه الوهم والخطأ، وقد لا يُعرف إلا من خلال النظر في المتن؛ لكون الرواي ثقة.

٤. أنه قد طرأ على رواية السّنّة أمورٌ تقتضي بمجموعها التّدقيق والتمحيص سنداً ومتناً، ومنها: وقوع الكذب أو التدليس والإرسال من بعض الرواة، ونشوء البدع، واستحلال بعضهم الانتصار لبدعته، ووجود الاختلاف بين النُّسَخ، وتَسلّل بعض الإسرائيليات إلى الروايات، وكون بعض السنة رُوي بالمعنى، أو تصرّف بعض الرواة بالاختصار، وأنَّ ثمة روايات وقع فيها إغراب أو تفرد، مع تأخر التدوين؛ فكل ذلك عوامل تقتضي النظر سنداً ومتناً.

٥. أنَّ من شروط الحديث الصحيح انتفاء الشذوذ. **والشذوذ:** مخالفة الثقة لمن هو أولى منه؛ وهذا يقتضي وجود مرجعية أعلى نحاكم إليها النص، وقد يقع ذلك في السند أو المتن.

٦. كما أن من شروط الحديث الصحيح انتفاء العلل، وميدان علم العلل الخفاء ورواية الثقات، مما يعني أن ظاهر النص قد يكون مقبولاً؛ لأنه من رواية الثقة، بينما هو في الحقيقة ليس كذلك، وقد لا يتبيّن الخطأ فيه إلا على ضوء النظر في المتن.

٧. أنَّه لا يتم معرفة ضبط الرواة إلا من خلال مقارنة مروياتهم بمرويات الثقات من حيث الموافقة والمخالفة، وبعض ذلك متعلق بالمتن ولا شك، ولكن إذا تفرد فكيف سيعرف؟

٨. أنَّ علماء الحديث قد أقرّوا مشروعية نقد المتن، وبيّنوا ذلك؛ كما في كلام الشافعي؛ إذ قال في كتابه (الرسالة): "لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث [المتواتر] وذلك أنْ يستدل على الصدق والكذب فيه بأنْ يُحدِّثَ المحدِّثُ ما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت أو أكثر دلالاتٍ بالصدق منه"[١٥]. قلتُ: والمعنى أنه قد يكون ظاهره صحيحاً لكنه لا يصح للأسباب المشار إليها.

وهذا الإمام الخطيب البغدادي[١٦] يقول: "إذا روى الثقةُ المأمونُ خبراً متّصل الإسناد (أي لا علة ظاهرة فيه) رُدّ بأمور:

- أن يخالف موجبات العقل فيعلم بطلانه.
- أن يخالف نص الكتاب أو السنة الصحيحة الثابتة.
- أن يخالف الإجماع؛ فيستدل أنّه منسوخ أو لا أصل له؛ إذ لا يجوز أنْ تجمع الأمة على خلاف الصواب.
- أن ينفرد الواحد برواية ما يجب على كافّة الخلق علمه؛ فيدل ذلك على أنه لا أصل له.
- أن ينفرد بنقل ما جرت العادة أن ينقله أهل التواتر". ا.هـ. بتصرف واختصار.

أقول: وقد تقرر عند العلماء أنَّ صحة السند لا تعني صحة المتن؛ فذكر الخطيب[١٧] عن الأئمة سفيان الثوري والشافعي وشعبة أنه إذا كان الغالب على

الراوي الحفظ فهو حافظ، فإنه لا يكاد يفلت من الغلط أحد، ويقوي ذلك ويؤكِّده ما قاله الترمذي: وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم(١٨).

وقال ابن القيم: "وقد عُلم أنَّ صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحة الحديث، فإن الحديث يصح بمجموع أمور، منها: صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته"(١٩). ونجده أيضاً يبيّن في فصول أموراً كليّة يُعرف بها كون الحديث موضوعاً في كتابه: "المنار المنيف في الصحيح والضعيف"(٢٠).

ونجد نُقّاد الحديث أحياناً يحكمون على حديث بالنكارة ويتعجّبون من نظافة إسناده(٢١).

ولهذا اشتُرط في الحديث الصحيح سلامتُه من الشذوذ والعلة، وهما يقعان في أحاديث الثقات، قال الإمام أبو عبد الله الحاكم(٢٢): وإنما يُعلَّل الحديث من أوجهٍ ليس للجرح فيها مدخل، فإنّ حديث المجروح ساقطٌ واهٍ، وعلّة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يُحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير.

موازين نقد المتن: وقد تكلم العلماء بالتفصيل في موازين نقد المتن، ومن أهمها:

١– العرض على القرآن.

٢– العرض على السنة الثابتة.

٣– النقد على ضوء التاريخ الثابت.

٤– العرض على حقائق العلم.

٥– النظر في المتن على ضوء السنن والنواميس والحس والواقع.

٦– العرض على قواعد الشريعة.

٧– الحذر أنْ يكون مما يشبه الإسرائيليات.

٩. ومنه ما ينبو عن اللفظ النبوي[٢٣].

ملحوظات على نقد المتن:

ومع التأكيد على أهمية النظر في المتن وضمن ضوابط وقواعد علمية شرعية، فلا بد من ملاحظة جملة أمور، منها:

١. التحذير من الهوى والجهل والتسرع.

٢. تحرير الدوافع.

٣. الفرق بين مناهج المحدثين والفقهاء في التعامل مع الحديث، إذ ربما أصدر الفقيه حكماً بناءً على مجموع ما وقع تحت نظره من أدلة، بينما حكم المحدث على النص من حيث هو سنداً ومتناً.

معايير مرفوضة في نقد المتن[٢٤]:

وإذ تقرر مشروعية نقد المتن ضمن معايير شرعية منضبطة، فقد لوحظ أن بعضهم ربما اعتمد من المعايير ما لا يصح، ومن ذلك:

١. كونه من الغيبيات بدءاً من الموت إلى القيامة بدعوى أنَّها مما استأثر الله بعلمه.

٢. كونه يفصل في مبهمات القرآن.

٣. كل ما جاء في أسباب النزول.

٤. كل ما جاء في أحاديث الرسول ﷺ من المعجزات المادية بدعوى أن معجزته القرآن، وحسب.

٥. ردّ كل حديث يعطي ميزة لشخص أو مكان أو قبيلة.

٦. أحاديث الخلافات السياسية والحكم.

٧. أحاديث الفتن.

٨. رفض القصص الواردة في بني إسرائيل والأمم السابقة مطلقاً بلا قيد.

**

المطلب الثاني

مهارات الناقد وعلومه الأساسية والنظرية

أولاً: العلوم الأساسية:

لا بد لمن أراد السير في طريق النقد الحديثي من التحقق بجملة من المهارات العلمية والنظرية، وأهمها:

١. علم المصطلحات.

٢. علم مصادر السنة بكل أنواعها ومناهج التصنيف فيها.

٣. علوم الرواة، وأنواعهم، ومعرفة كتب الرجال.

٤. معرفة علم التخريج ووسائله وطرقه، ومصادره.

٥. علم مناهج المصنفين، ومصطلحاتهم.

٦. علم العلل.

٧. علم تاريخ الحديث، ومدارسه، وطبقات الرواة.

٨. العلوم التي تخدم السنة المشرَّفة (فقه الرواية، الناسخ والمنسوخ، غريب الحديث، مختلف الحديث ومشكله).

٩. علوم القرآن والتفسير.

١٠. علوم اللغة العربية.

١١. علوم الفقه وأصوله، والعلم بالمقاصد والمآلات.

وإذ كان لا بد أن يكون ملمّاً بما هو ضروري من كل علم مما سبق؛ فإن بعض ذلك لا بد أن يكون واسع الدراية فيه، وقد سبقت الإشارة إلى قضية التعرف إلى مناهج البحث في التخريج وطرقه وضرورة ذلك، وأودّ إلاشارة تالياً إلى جانب آخر مفصّل لا بد منه للناقد.

ثانياً: التعرف إلى كتب الرجال ومصادر نقد الرواة والرواية:

لا يسع مريد سبيل النقاد وارتياد منهجهم إلا أن يكون واسع الاطلاع على كتب الرجال، وتتنوع كتب الرجال من حيث: مقاصدها، ومنهجها، وعنوانها.

وإلّا فمعظمها يشتمل على معلومات متداخلة، فكثير منها تتحدث عن الراوي من حيث النقد، أو من حيث العلل، أو الوفيات، أو تحرير الأسماء، لكن بعضها اختص من حيث المقصد بنوعٍ منها، أو من حيث المنهج والترتيب، وبناءً عليه يمكن تصنيفها إلى عشرة أنواع، ومنها:

١– **كتب الصحابة:** تنوّعت الكتب التي تتحدث عن الصحابة إلى ثلاثة أنواع:

أ– كتبٌ ذكرتْ الصحابةَ وغيرهم؛ لكنّها جعلتْ الصحابة في سياقٍ واحد، ومنها:

١. الطبقات، لابن سعد، المجلد الثالث والرابع، ورتبه على البلدان.
٢. الثقات، لابن حبان، في المجلد الأول والثاني، ورتبه على الحروف.

ب– كتبٌ اختُصّت بالصحابة، ومنها:

١. معرفة الصحابة، لابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه (المتوفى: ٣٩٥هـ) في مجلد واحد.
٢. معرفة الصحابة، لأبى نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ) من ٦ مجلدات.

٣. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، (ت ٤٦٣ هـ) وعدد تراجم الصحابة فيه ٤٢٢٥.

٤. أُسْد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين أبي الحسن بن الأثير الجزري، (ت ٦٣٠ هـ)، وترجم لِـ ، ٧٧١١، وابن الأثير هذا غيرُ ابن الأثير أبي السعادات صاحب جامع الأصول (ت: ٦٠٦هـ).

٥. الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر(٨٥٢هـ) ورتبه على حروف المعجم، وقسم كل حرف إلى أربعة أقسام (إن وجد): القسم الأول: من ورد ذكر صحبته بطريق الرواية، القسم الثاني: من توفي عنهم رسول الله ﷺ دون سن التمييز. القسم الثالث: المخضرمون (عاشوا في عصر الجاهلية والإسلام وعاصروا النبي ولم يلقوه ﷺ). القسم الرابع: الوهم. ورتَّبَ كلَّ قسم على حروف المعجم، وترجمَ لِـ ١٢٣٠٨.

ج– كتبٌ ذكرتْ الصحابة في سياقِ سائر الرواة، وهذه سيأتي الحديث عنها، مثال: التاريخ الكبير والصغير للبخاري، وتهذيب الكمال.

٢– **كتب السؤالات:** وهي كتب كان يتوجّه بها التلامذة إلى مشايخهم بالأسئلة والمذاكرة في علوم الرّجال والنّقد؛ فيدوّنها التلميذ، ومن ذلك:

- سؤالات أبي الفضل عبد الله بن محمد الدّوري ليحيى بن معين (ت٢٣٣هـ).
- سؤالات ابن الجنيد ليحيى ابن معين (ت٢٣٣ هـ)، تحقيق أحمد سيف.
- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني (ت٢٣٤هـ) في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق: موفق عبد القادر.
- العلل ومعرفة الرجال (وهو: سؤالات عبد الله بن أحمد بن حنبل [ت٢٤١هـ] لأبيه).

- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق: محمد علي العمري.

- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق: موفق عبد القادر.

٣- **كتب التاريخ**، ومنها: التاريخ الكبير، للبخاري، وهو كتاب علل ونقد، رتبه على الحروف، وكل حرف رتبه على الطبقات، ويُلحَق بها الكتب التي سُميت بهذا الاسم، مثل: كتاب تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، وتاريخ دمشق، لابن عساكر.

٤- **كتب الطبقات**: والطبقة: قوم تقاربوا في السن والإسناد، ومنه طبقات خليفة، وابن سعد، التاريخ الصغير أو الأوسط للبخاري.

٥- **كتب الثقات**، [أصلها من جمع بين العدالة والضبط]، ومنها:

١. تاريخ الثقات، لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، (ت ٢٦١ هـ).
٢. والثقات، لابن حبان، (ت ٣٥٤ هـ).
٣. مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان.
٤. وتذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد الذهبي، (ت ٧٤٨ هـ).

٦- **كتب الضعفاء**، ومنها: الضعفاء الصغير، للبخاري، والنسائي، والدارقطني، والضعفاء الكبير، للعقيلي، (ت ٣٢٣ هـ)، والكامل في الضعفاء، لابن عدي، (ت ٣٦٥ هـ)، ديوان الضعفاء، والمغني في الضعفاء، وميزان الاعتدال في نقد الرجال، وهو أشملها، والثلاثة للذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، ولسان الميزان، لابن حجر، (٨٥٢ هـ).

٧- **كتب تجمع بين الثقات والضعفاء**: الجرح والتعديل، لأبي محمد، عبد الرحمن بن محمد، الرازي، المعروف بابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ).

٨- **كتب لصفات مخصوصة في الرواة:** كالتدليس: التبيين لأسماء المدلسين، للحلبي، وتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر، وكتب فيمن وصف بالاختلاط: الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، لبرهان الدين الحلبي، والكواكب النيرات، لسبط ابن العجمي، والوحدان، للنسائي.

٩- كتب في ضبط الأسماء والتمييز بينها وتعريفها، وهي أنواع: منها:

الأنساب: الأنساب، للسمعاني، ومنها: **الكنى والأسماء:** الكنى والأسماء، للدولابي، ومنها: **المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه،** لابن حجر.

١٠- كتبٌ ترجمت لرجال كتب مخصوصة، وأهمها:

الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري، الكلاباذي، (ت ٣٩٨هـ)، ورجال صحيح مسلم، لابن منجويه، (ت ٤٣٨ هـ)، والتعديل والتجريح لمن روى عنه البخاري في الصحيح، للباجي، (ت ٤٧٤ هـ)، والجمع بين رجال الصحيحين، لابن طاهر المقدسي، (ت ٥٠٧هـ)، وتعجيل المنفعة بزوائد الأربعة، لابن حجر.

وعائلة التهذيب: وهي كتب رجال اختصت برواة كتب بعينها (خاصة بترجمة رجال الكتب الستة وملحقاتها)، وفيها:

١. الكمال في أسماء الرجال، لتقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجمّاعيلي، (ت ٦٠٠ هـ) في القاهرة[٢٥].
٢. تهذيب الكمال، ليوسف بن عبد الرحمن أبى الحجاج المزي، (ت ٧٤٢ هـ).
٣. الكاشف، للذهبي، (ت ٧٤٨ هـ) محمد بن أحمد الذهبي.
٤. تذهيب التهذيب، للذهبي.

٥. خلاصة تذهيب التهذيب، لأحمد بن عبد الله الخزرجي، من علماء القرن العاشر.
٦. تهذيب التهذيب، لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
٧. تقريب التهذيب له.
٨. تحرير التقريب.

أسس ترتيب كتب الرجال:

١. وفق حروف المعجم (عائلة التهذيب، ميزان الاعتدال، الجرح والتعديل).
٢. وفق الطبقات (التاريخ الصغير، للبخاري، طبقات خليفة).
٣. وفق الوفاة (وفيات الأعيان، لابن خلكان).
٤. وفق الأنساب (الأنساب، للسمعاني).
٥. وفق البلدان (معجم البلدان، لياقوت الحموي).
٦. أن يجمع بين أكثر من منهج: (حروف + طبقات، مثل التاريخ الكبير، للبخاري)، (طبقات + بلدان، مثل طبقات ابن سعد) (طبقات + حروف، مثل ثقات ابن حبان).

ثالثاً: أصول علم النقد النظري:

وهي وإن ادرجت تحت مفهوم العلوم النظرية، فالمقصود بها أساس السير العملي للنقد التطبيقي؛ فهي نظرية من جهة أن يتعرف الباحث إلى علومها ومعارفها، وهي تطبيقية؛ إذ يسلك من خلالها إلى المنهج التطبيقي.

الأصل الأول: معرفة قواعد علم الجرح والتعديل وعلوم الرواة الأخرى، وتطبيقاته، ومصادره وأعلامه.

وهذا علم واسع ويحتاج إلى فهم وتمكّن، ويدخل فيه جوانب كثيرة تتضمن معرفة مصطلحاته وشروط عالم الجرح والتعديل، ومعرفة الضبط والعدالة، وما القضايا التي تقدح بالعدالة والضبط، ومعرفة العلوم المتعلقة بالرواة وغيرها. والتعرف إلى كتب الرجال. ويستفاد من كتب علوم الحديث، ومقدمة كتاب الجرح والتعديل، وكتاب الرفع والتكميل.

الأصل الثاني: معرفة قواعد التصحيح والتضعيف وتطبيقاته.

وهذا الأساس مُكمِّل لما سبقه؛ فالحديث الصحيح يجب أن يتوافر فيه (الاتصال، العدالة، الضبط، انتفاء الشذوذ، انتفاء العلة، والعاضد عند الاحتياج إليه)، فعند التعرّف إلى هذه الشروط بدقّة نتعرّف كيف ننزلها ونطبقها على واقع الحديث. ويستفاد من كتب علوم الحديث.

الأصل الثالث: معرفة علم العلل وتطبيقاته.

ذكرنا سابقاً أن العلل هي: القوادح الخفية التي قد تكون في الحديث سنداً أو متناً. ومعرفة هذا العلم الواسع والدقيق تشتمل على تعريف العلة وأسبابها، ووسائل التعرف إليها، ووسائل الكشف عنها، وصورها المتمثلة في تغيير اسم الراوي أو انقطاع خفيّ أو زيادة لفظة في المتن وغيرها، ومعرفة مصادر هذا العلم وأعلامه، وتطبيق تفاصيل هذا العلم على الأحاديث وفحصها بدقّة. ويستفاد من كتاب ابن رجب، شرح علل الترمذي.

الأصل الرابع: معرفة مراتبِ الرواة والرواية وأحكامِ ذلك، وتطبيقها **[يحكم على الحديث بأضعف نقطة فيه]:**

المرتبة النقدية	الوصف النقدي	صفة الراوي النقدية	شروط المرتبة في الراوي	حكمه العملي	ملحوظات
الاحتجاج	حديث صحيح.	_ أوثق الناس. _ ثقة ثقة. _ ثقة.	عدالة + تمام الضبط.	حجةٌ، يجب أن يعمل به في الأحكام إلا إذا ظهرت علة مانعة.	توافر الاتصال + انتفاء الشذوذ والعلل.
الاختبار	حديث حسن.	_ ثقة يخطئ. _ صدوق. _ لا بأس به.	عدالةٌ + خفة يسيرة في الضبط.	التوقف حتى يشهد له مُرجِّح.	توافر الاتصال + انتفاء الشذوذ والعلل.
الاعتبار	حديث ضعيف.	_ صدوق يخطئ. [ضعف يسير]. _ صالح. _لِيِّن [فيه ضعف] – وسط. – مستور. –مجهول الحال [ضعيف]. – ضعيف	عدالة [لم تجرح جرحاً ظاهراً] + خفة في الضبط أكثر؛ لكنَّ الصواب أكثر.	_ لا يعمل به إلا إذا تقوَّى _ يقبل التقوية بشروطٍ.	_ ربما يكون منقطعاً. _ ربما لا تتحقق العدالة الباطنة فيكتفى بالظاهر. أو روى عنه ثقات – حال وجود علة ينظر في أثرها. فربما أثر ذلك على عدم التقوية.
الترك	حديث ضعيف جدًّا موضوع.	_ مجهول (العين). _ ضعيف جداً، واهٍ. _ منكر الحديث. _ متروك، ساقط. متَّهم. وضَّاع. كذاب	خللٌ فاحش في الضبط. أو قدح في العدالة. غير الكذب اتهامٌ بالكذب أو كذاب. قدح في العدالة من حيث عدم الصدق أو ظهور لوائح الكذب على المتن	متروك ولا ينظر فيه، ولا يقبل تقويةً ولا عملاً.	هذه المرتبة على نوعين منها ما يكون موضوعاً ومنها ما يكون دون ذلك.

خلاصة:

حكمُ مرتبةِ **الاحتجاج:** وجوب العمل إلّا أنْ يثبت العكس.

وحكم مرتبة **الاختبار:** التوقّف إلا بمرجّح، ويستأنس به في الفضائل والرقائق.

حكمُ مرتبةِ **الاعتبار:** الردّ إلا أنْ يتقوَّى بشروط.

وحكمُ مرتبةِ **الترك** بأنواعه: الردّ مطلقاً، ولا يتقوَّى أبداً.

الأصل الخامس: معرفة المصطلحات والتعامل مع التعارض في الجرح والتعديل.

فيجب أنْ نتعرّف إلى مصطلحات النقّاد في الجرح والتعديل، وخاصةً مَن تميّز منهم، كما يجب التأكد من التعارض هل هو حقيقي أم لفظي؟ أو نسبي؟ أو وهمي؟

فالوهمي: أن يكونَ كلّ عالمٍ يتكلم عن راوٍ؛ كأنْ يكون اثنان يحملان اسم "سليمان بن داود" وأحدهما ثقة، والآخر ضعيف؛ فنحرر محل الاختلاف.

أو: يكون أحدهم جرَحَ بما ليس بجارح.

واللفظي: بحسب المصطلحات ودلالاتها.

والنّسبي: كأنْ يكون حكمه العام، ثقة وإنّما ضُعِّفَ في بلدٍ أو زمان أو شيخ أو كيفيةٍ.

أمّا **الحقيقي:** فلا بدَّ من البحث فيه والموازنة.

وذلك من خلال مناهج أهل العلم؛ فمنهم من يرى أن يُقدَّمُ قول الأكثر، ومنهم من يرى أن يُقدَّم قول الأعلم، وبعضهم يرى أن يُقدَّم الجرح المُفَسَّر؛ وإلا فالمعدل،

وبعضهم يُقدِّم قولَ الأقدم، وبعضهم ينظر في من كان متشددًا أو متساهلاً؛ فيُقدِّم قولَ من كان أكثرَ اعتدالاً.

والصواب: أنْ نوازن بين هذه الأقوال، وتدرس دراسة نقدية مقارنة.

الأصل السادس: الكشف عن العلاقات بين الرواة، وهي: إمّا سماع، أو ثبوت اللقاء، أو إمكان اللقاء، أو معاصرة، أو عدم إدراك؛ أي انقطاع. ومعرفة ما يترتب على ذلك من أنواع علوم الحديث، وأحكام نقدية.

وعليه فنحن أمام قضايا:

١. معرفة أنواع المنقطع الظاهر والخفي.

٢. معرفة الفرق بين الإرسال والتدليس.

٣. كيف نتعامل مع المُدَلسين والمرسلين .[المدلِّس: الذي يخفي حقيقة السند من حيث الاتصال والانقطاع، وأنواعه كثيرة][٢٦].

٤. حكم الحديث المعنعن.

٥. علل التصريح بالسماع المُتَوَهَم.

الأصل السابع: معرفة المتابعات والشواهد وشروط التقوية بهما.

و**المتابعات:** أن يوافق راوٍ راوياً آخر في رواية حديث عن شيخ أو عمن فوقه عن صحابي[٢٧].

و**الشواهد:** أن يشارك صحابي صحابيًّا آخر في حديث لفظًا أو معنىً، بأنْ يروي صحابي حديثًا، ثم يرويه صحابي آخر باللفظ نفسه أو بمعناه[٢٨].

فإن من أهم ما ينبغي للناقد: معرفة ضوابط التقوية بالمتابعات والشّواهد، وعدم التّساهل في التّصحيح وفقَ منهجٍ يقوم على ما يمكن أنْ نُسمّيه منهج الترقيع، ومن أهم **ضوابط التقوية بالمتابعات**(٢٩):

١. صحة الطريق من المدار إلى الصحابي؛ أي من الراوي الذي تلتقي عنده الطرق إلى الصحابي.
٢. ألا ينزل أيّ من الراويين (المتابِع، والمتابَع) عن مرتبة الاعتبار، فإذا نزلَ أحدهما إلى مرتبة الترك لم يتقوّ الطريق الآخر.
٣. صحة الطريق من المصنف إلى المتابِع والمتابَع.
٤. أن يتفق الراويان (المتابِع والمتابَع) على كلامٍ واحد، سنداً ومتناً.
٥. ألا يَتَّحِد سبب الضعف في كلا الطريقين؛ إلا ما كان متعلقاً بخلل الضبط. أمّا إذا كان كلا الراويين من المجاهيل أو المدلسين؛ فلا يجوز.
٦. ألا يكون ثمة علة مانعة من التقوية؛ كالتدليس مِن أحد الرواة أو جميعهم، أو الشذوذ والنكارة.

أمّا شروط التقوية بالشواهد:

١. صحة الطريق إلى كلّ صحابي على حدة، سواءً أكان يصحّ ذاتياً، أو مِن خلال تطبيق قواعد التقوية بالمتابعات عن كلّ صحابيٍّ على حدة.
٢. اتّفاق المضمون، أو عدم وجود اختلاف مؤثر.
٣. عدم وجود علل مانعة.

ونبحث عن الشاهد لتقوية الحديث وإخراجه عن حدّ الغرابة.

المطلب الثالث

مهارات الناقد العملية التطبيقية

ويقصد بها السير بالخطوات النقدية العملية التطبيقية، ويمكن إجمالها في النقاط الآتية:

أولاً: مراحل دراسة الإسناد، ومعرفة من يُدْرَس مِن الرواة في الإسناد

أي كيف أنقد إسنادًا؟ ومَن يُدرَس من الرواة؟

وتفصيل ذلك في خطوات:

١. استيفاء التخريج، بمعنى جمع الطرق.

٢. تحديد المدار والمخارج الرئيسية والفرعية(٣٠).

٣. معرفة المتابعات، وبالتالي معرفة إن كان ثمّة تفرد أم لا، وإن لم يوجد تفرد فيُبحث لمعرفة الموافقة والمخالفة.

٤. السير في مراحل دراسة الإسناد، وتحديد من يحتاج من الرواة في الإسناد إلى دراسة، وهي على **ثلاث مراحل**، مع الإشارة إلى أنّه لا ننتقل من مرحلة إلى مرحلة إلّا إذا سَلِمَتْ المرحلة السابقة، وهي:

أ- **المرحلة الأولى:** يُدرس من المدار إلى الصحابي، ويُدْرَس كل راوٍ على حدة، فإن كان هناك ضعف؛ فيكون الحديث ضعيفاً، وإنْ كان سليماً ننتقل إلى المرحلة التي تليها؛ للتأكد من صحة الحديث بدقة.

ب- **المرحلة الثانية:** وتشتمل على دراسة المخارج الرئيسية، وهنا أربعة احتمالات (وليس على سبيل الحصر):

- أن يكون الجميع ثقات متفقين؛ أي من غير اختلاف مؤثِّر، وهذا لا إشكال فيه وهو المطلوب، فيؤهلنا للمرحلة الثالثة.

– أن يكون بعضهم ثقات، ولا اختلاف، وهذا جيد ومقبول؛ فالثقة يقوي غيره، فيؤهلنا للمرحلة الثالثة.

– أن يكون كلهم ثقات أو بعضهم، لكن اختلفوا، وهنا نبحث في سبب الاختلاف بين الثقات، ومن هو الأوثق والأقوى، ولا بد من البحث في صحّة الطريق إلى كل واحد منهم، بحسب الحاجة، وما هو الطريق الأقوى إلى كل راوٍ؛ فإنْ ترجَّح بعضهم وزال الاضطراب تأهّلنا إلى المرحلة الثالثة، وهذا الاحتمال من أكثر الحالات حاجة إلى الدراسة.

– أن يكونوا كلهم ضعفاء، هنا نحتاج إلى دراسة المخارج بشكل مفصَّل، ودراسة مدى الضعف وأسبابه في رواة المخارج الرئيسية، ونبحث في قبوله للتقوية أم لا، فإن وجد اثنان من مرتبة الاعتبار من غير اختلاف، مع شروط التقوية؛ فإن ذلك يؤهلنا إلى المرحلة الثالثة.

فإنْ سَلمت المرحلة الثانيةُ بأنْ كانوا كلهم ثقات متفقين، أو بعضهم ثقات مع الاتفاق، أو ثقات واختلفوا مع إمكان الترجيح، أو ضعفاء لكن بينهم اثنان ممن يُعتَبر بهم ننتقل إلى المرحلة التالية.

أما إذا كانوا في المخارج الرئيسية (المرحلة الثانية) كلهم ضعفاء ضعفاً شديداً، أو ثقات، ولكن اختلفوا ولا يمكن الترجيح، أو ضعفاء واختلفوا، فلا نستطيع أن ننتقل إلى المرحلة الثالثة، إذ لا يتقوى الحديث.

ج– **المرحلة الثالثة:** إذا سَلِمَ ما سبق؛ نبدأ بدراسة المخارج الفرعية.

بأنْ ندرسَ الطرق من المصنفين إلى المخارج الرئيسية، كلٍّ على حدة، ولسنا بحاجة إلى أن ندرس الجميع؛ بل نَدْرس ما يجعلنا نطمئن إلى وجود طريقٍ صحيح أو طريقين يقوي بعضهما بعضاً بأنْ نطبّق قواعدَ وشروط التقويةِ بالمتابعات السابق ذكرها، ويجب أنْ يَصحَّ طريق واحد على الأقل، وهذا إذا كان

رواة المخارج ثقات متفقين أو رجّحنا رواية بعضهم، أو كان رواة المخارج ضعفاء أمكن تقوية حديثهم بأن كان له طريقان مع استيفاء شروط التقوية.

٥. البحث في علل الحديث ونقد المتن، فإذا تَمَّ كل ما مضى؛ لا بد من التأني في إصدار الحكم؛ إذ لا بدَّ مِن البحث في علل الحديث، ونقد المتن، وأنواع العلل كثيرة؛ فمنها ما يكون في السند كالانقطاع الخفي، أو المزيد في متصل الأسانيد، أو تعارض الوقف والرفع، أو الوصل والإرسال، أو الخفاء في حال الراوي، أو إنكار الراوي لمرويه، أو تفرد من لا يحتمل تفرده.

ومن العلل ما يكون في المتن؛ كأنْ تكون بسبب الرواية بالمعنى، أو الاختصار، أو لكون اللفظ لا يشبه كلام النبوة، أو لمخالفة الرواية لفتوى الصحابي الراوي.

ومنها ما يكون علاً مشتركة بين المتن والإسناد؛ كالإدراج، والإبدال، والتقديم والتأخير، والاضطراب، والتصحيف والتحريف، والشذوذ، ونحو ذلك.

كما لا بد مِن النظر في المتن وفق معايير نقد المتن التي سبق ذكرها؛ أن لا يخالف صريح القرآن، أو صحيح السنة الثابتة، أو الحقائق العلمية، أو الواقع التاريخي الثابت، ونحوه[٣١].

كما أن للعلماء وسائل كثيرة لمعرفة العلل[٣٢]، ومنها: جمع الطرق، وجمع الأحاديث الواردة في الباب الواحد، والمعرفة الدقيقة بأحوال الرواة؛ نقداً وتاريخاً وأسماءَ، ومدَارسَ، ومذاهب، والنظر في المتن وعرضه على الكتاب والسنة، وقواعد العلم القطعية، والتاريخ الثابت، والاطلاع على أقوال المتقدمين من علماء العلل، ومعرفة علاقات الرواة بعضهم ببعض، والأحوال الطارئة لهم. فإذا تم كل ذلك؛ يستطيع الحكم مستأنساً بأقوال النقاد السابقين.

٦. وتدرس الشواهد بالمنهج ذاته.

ثانياً: تحديد شخصية الراوي في الإسناد

مما يحتاجه الناقد في سيره النَّقدي: التّحقُّق من أسماء الرواة وتحديد شخصياتهم، وهنا أمامنا احتمالات كثيرة، ومن أهمها:

١. **معرفة المبهم،** وهو: "مَعْرِفَةُ أَسْمَاءِ مَنْ أُبْهِمَ ذِكْرُهُ فِي الْحَدِيثِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ"(٣٣)، مثل قوله: حدّثنا رجل، أو جاء رجل. ويمكن التعرف إلى المبهمات بالرجوع إلى فصل المبهمات في (تقريب التهذيب)(٣٤)، وقد رتبت بحسب الراوي عنه، ومثاله:

– إبراهيم بن أبي عبلة عن رجل عن واثلة، هو الغَريف بالمعجمة.

– أحمد بن عمرو بن السرح عن خاله هو عبد الرحمن بن عبد الحميد.

– إسماعيل بن إبراهيم عن رجل من بني سليم هو عباد بن شيبان السلمي.

– أيوب عن رجل عن سعيد بن جبير كأنه يعلى بن حكيم.

– أيوب عن رجل من بني قشير هو أنس بن مالك القشيري .

وإن كان لا يعرف بيّن ذلك، ومثاله: إبراهيم بن أبي أَسيد البراد عن جده لا يعرف من الثالثة .

٢. **معرفة الأنساب:** قد يُذكر الراوي بنسبه إلى قبيلة أو صنعة أو بلدة، ويمكن معرفة اسمه بالرجوع إلى فصل الأنساب في كتب الرجال، ومنها فصل الأنساب في كتاب (تقريب التهذيب)(٣٥)، ومثاله:

- الأبار هو أبو حفص.
- الإسكاف هو سعد بن طريف.
- الأشجعي عبيد الله بن عبيد الرحمن.

- الأصمعي عبد الملك بن قريب.
- الإفريقي عبد الرحمن بن زياد.
- الأمامي عبد الرحمن بن عبد العزيز.
- الأموي كثير اشتهر بها سعيد بن يحيى بن سعيد [الأموي] وأبوه.
- الأنباري محمد بن سليمان.

وقد يسمى أكثر من راوٍ بالنسبة، فيعرف من خلال ما سيأتي ذكره في معرفة المتفق والمفترق، كما في المثال الآتي:

الأنصاري محمد بن عبد الله بن المثنى وإسحاق بن موسى، وروى عروة بن رويم عن الأنصاري، فقيل: هو جابر وقيل: غيره.

٣. **أن يذُكر الراوي بالكُنية دون الاسم**، فيُرجع إلى كتب الكُنى والأسماء؛ ككتاب الدولابي، أو فصل الكُنى في (تقريب التهذيب)، وأمثاله من كتب الرجال، فإن كان ثمة أكثر من راوٍ حملوا الاسم الواحد؛ فيُبحث من خلال ما سيأتي في بيان المتّفق والمفترق، ومثاله:

- أبو إبراهيم الأشهلي المدني مقبول من الثالثة، قيل: إنه عبد الله بن أبي قتادة ولا يصح.
- أبو إبراهيم الأسدي هو محمد بن القاسم تقدم.
- أبو إبراهيم الترجماني هو إسماعيل بن إبراهيم بن بسام تقدم.
- أبو الأبرد مولى بني خطمة هو زياد تقدم، وقيل: موسى بن سليم .

٤. **وقد ينسب إلى أبيه أو أمه أو جده أو عمه ونحو ذلك على ترتيب الحروف**، فيُرجَع إلى باب من نُسِبَ إلى أبيه أو أمه ...، ومثاله:

- ابن أبزى هو عبد الرحمن وابناه عبد الله وسعيد.
- ابن أبي بن كعب هو محمد، وله ابن آخر اسمه عبد الله.

- ابن إدريس الشافعي هو محمد.
- ابن أبي أوس الثقفي يقال: اسمه عبد الرحمن، ويقال هو ابن عمرو بن أوس [روى عنه النعمان].

٥. **وقد ينسب إلى ابن أخي فلان** [نسب إلى عمه]، فيرجع إلى فصل من نسب إلى بن أخي فلان، كما في (التقريب)، ومثاله:

- ابن أخي الحارث الأعور مجهول من السادسة.
- ابن أخي أبي رهم مقبول من شيوخ الزهري من الثالثة .
- ابن أخي الزهري هو محمد بن عبد الله بن مسلم.

ثم فيمن نسب إلى ابن أم فلان [نسب إلى أمه] ، ومثاله:

- ابن أم الحكم لا يعرف من الثالثة .
- ابن أم مكتوم الصحابي الأعمى المشهور اسمه عمرو، ويقال: عبد الله.
- ابن أم هانئ هو هارون، ويقال فيه: ابن بن أم هانئ.

٦. **وقد ينسب إلى لقب وهو ما أشعر بمدح أو ذم**[٣٦]**، فيرجع إلى باب الألقاب**[٣٧]**، ومثاله:**

- أبي اللحم تقدم في الأسماء.
- الأحدب واصل بن حيان.
- الأشتر مالك بن الحارث.
- الأعرج عبد الرحمن بن هرمز.
- الأعشى عثمان بن المغيرة.
- الأعمش سليمان بن مهران.

ومنه الباقر، وذو الجوشن، ودُحيم.

ثم الكنى من الألقاب [٣٨]**، ومثاله:**

- أبو الأحوص العكبري هو [أبو محمد أو عبد الله] أبو عبد الله محمد
- أبو الآذان عمر هو أبو بكر.
- أبو البداح بن عاصم هو أبو عمرو.
- أبو بطن هو الطفيل بن أبي بن كعب.
- أبو تراب هو علي بن أبي طالب.

وكذا الأنساب مِن الألقاب(٣٩)، ومثاله:

- البدري: هو أبو مسعود الأنصاريّ.

٧. وقد يكون من باب **المؤتلف والمختلف**، "وَهُوَ مَا تَأْتَلِفُ – أَيْ تَتَّفِقُ – فِي الْخَطِّ صُورَتُهُ، وَتَخْتَلِفُ فِي اللَّفْظِ صِيغَتُهُ"(٤٠). ومثاله: "حزام، وحرام"، و"الأذرعي، والأدرعي"، و"الحناط، والخباط"، وهكذا تلاحظ في الأمثلة اتّفاق الرّسم، مع أنّ النطق مختلف، ومن ثمّ فالشخصيّة مختلفة.

وعندها لا بد من الرجوع إلى المصادر التي عُنيت بضبط الأسماء، ومن أهمها: كتاب "الإكمال في رفع الارتياب عَن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب"، أبو نصر، علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولة، تحقيق عبد الرحمن المعلِّم اليماني، ١٩٦٣، في ثمانية مجلدات. وكتاب "توضيح المشتبه"، للذهبي، وكتاب "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه"، لابن حجر، تحقيق: محمد علي النّجار، والبجاوي، المكتبة العملية، وهو في أربعة مجلّدات.

٨. **معرفة المهمَل**، وهو أنْ يُقال: عبد الله دونَ تقييده بما يُميّزه عَن غيره مِن الأسماء.

٩. **معرفة المتفق والمفترق**، وهو ما يتفق لفظا وخطًّا، أي أن يكون الاسم الواحد قد أطلق على أكثر من راوٍ، كأن يقال: أنس بن مالك؛ فقد سميّ بهذ الاسم

نحو من عشرة[٤١]، وهذان النوعان الأخيران هما أكثر ما يُشكِل في الأسانيد مع ما سبق إذا كان للكنية أو النسب أو اللقب أكثر من راوٍ يُسمى بها، فهاهنا يمكن معرفة ذلك من خلال جملة من المعارف، وأهمها:

أ- أن يُنظر في شيخ الراوي في السند، فيُنظر في ترجمته، فيُعرف من تلميذه.

ب- أن يُنظر في تلميذ الراوي إن اشتبه الأمر، فيُرى من اجتمع فيه الشيخ والتلميذ.

ج- قد يبقى الإشكال قائماً فيكون للنظر في بلد الراوي أو طبقته، أو من خرّج له من أصحاب المصنفات أثر في تحديد شخصية الراوي؛ فإن كان الحديث المخرّج في سنن أبي داود فلا بد أن يُرمز للراوي بحرف (د).

د- فإنْ أشكل فيمكن معرفة ذلك مِن خلال تخريج الحديث وتتبع الطرق.

هـ- فإنْ أشكل فيستعان بكتب الشروح وكتب العلل.

و- فإنْ أشكَلَ فيمكن الاستعانة بِنُسَخ المصنِّف الذي ورد الحديث فيه.

ومن أمثلة ذلك: ما جاء في صحيح الإمام البخاري[٤٢]، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرٌو، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ أَعْلَى مَكَّةَ». فمن هو أحمد شيخ البخاري؟

اختلفوا هل هو أحمد بن صالح، أم أحمد بن عيسى؟ وكلاهما روى عن ابن وهب، ورجّح ابنُ حجر أنه ابن عيسى؛ بدلالة أنه في أوائل الحج روى البخاري عن أحمد عن ابن وهب، وسمّاه أبو ذر في روايته بصحيح البخاري أحمد بن عيسى[٤٣].

ثالثاً: منهجية دراسة الراوي:

مضى الفرع الأول للجواب عن سؤال: مَن ندرس مِن الرّواة؟ والآن لا بد أنْ نجيب عن سؤال: كيف؟

فالدراسة للرواة إجمالية أو تفصيلية:

أمّا الإجمالية ، فيُقصد بها: الاكتفاء بمعرفة الوصف النقدي العام؛ أي معرفة حاله، من حيث الوثاقة أو الضعف وما بينهما؛ هل هو مِن مرتبة الاحتجاج أو الاختبار أو الاعتبار أو الترك، وبمعنى آخر يكفي أنْ ننظر في كتاب (تقريب التهذيب) ونحوه، وذلك في حالات، منها:

١. رواة المخارج الرئيسية إذا كانوا عدداً وفيهم ثقات، ولم يختلفوا، مع عزل من كان متروكاً إن وجد.
٢. رواة المخارج الرئيسية إذا تعددوا وهم ضعفاء ضعفاً يسيراً، وتابَع بعضهم بعضاً، ولم يختلفوا، مع عزل مَن كان متروكاً إنْ وجد.
٣. رواة المخارج الفرعية، إذا تابع بعضهم بعضاً متابعةً صحيحة، ولم يختلفوا، وليس فيهم متروك، ونؤكّد على عزل رواية المتروك.

وبالجملة حيث وجد التعدد، وعدم الاختلاف، ولم يكونوا متروكين؛ نكتفي بالدراسة الإجمالية.

الدراسة التفصيلية، للرواة:

ويقصد بالدراسة التفصيلية الدراسة التعليلية الشاملة، وذلك بأنْ يُدرس اسم الراوي، ونسبه، وتاريخه، وشيوخه وتلامذته، وكم عدد كلٍّ، وما أحوالهم، وعلاقاته الحديثية بهم، ومعرفة مذهبه، وأقوال النقاد فيه على مستويات عدة: على مستوى

الشيوخ والأقران والتلاميذ، فمن بعدهم، مع معرفة منزلة هؤلاء النقاد، وطبيعة ألفاظهم، وتصنيفهم، ثم معرفة كم روى هذا الراوي؟ وماذا روى؟ ومن روى له؟ ومن خرّج له؟ وأين خرجوا له؟ وكيف خرجوا له؟ وما هي علله الخاصة؟

فمن روى اليسير من الرويات ليس كمن كان عالماً ثقة مكثراً، ومن روى عنه الأثبات ليس كمن روى عنه المستور والصدوق، ومن خرّج له الشيخان ليس كمن خرّج له ابن ماجه فقط، ومن رُوي عنه في الفضائل وحسب ليس كمن رُوي عنه في العقائد، وهكذا، وكل هذا يقتضي وجوب الرجوع إلى المصادر الأساسية الكبرى، وتتبع أحوال الرواة بدقة.

الرواة الذين يدرسون دراسة تفصيلية:

وعلى هذا، فليس كل الرواة بحاجة إلى هذه الدراسة التفصيلية، إنما يُحتاج لها في حالات، منها:

١. رواة المدار إلى الصحابي.
٢. عند اختلاف الرواة الثقات في المخارج الرئيسية أو من دونهم، اختلافاً مؤثراً لمعرفة مَن الأوثق والأدق والأرجح.
٣. عند التفرد، وهذا إضافة إلى رواة المدار؛ فإنه قد يروي الحديث عدد ثم يتفرد بعضهم بلفظ أو طريق، فلا بد من دراسته مفصّلاً.
٤. عند اختلاف النقاد في راوٍ، وتوقف الحكم على الحديث عليه، كما لو كان الأول مدلّساً وقد عنعن، والمتابع مختلف فيه.
٥. عند وجود علل خاصة في بعض الرواة مؤثرة في الحكم (كالاختلاط، أو أن يكون ممن يخطئ في رواية أهل بلد).

ويمكن تلخيص ذلك بحالات اختلاف الثقات اختلافاً مؤثراً، أو التفرد، أو العلل المؤثرة في الحكم، أو مَن يتوقّف حكم الحديث على معرفة حاله.

ماذا يُثَبَّت في الدراسة؟

لسنا بحاجة دائماً إلى أن نُثَبِت كل ما نطلع عليه من أحوال الرواة، وإنما يثبت:

١. أحوال الرواة المختلف فيهم، وله أثر في النقد.
٢. الراوي الذي يتوقف حكم الحديث على معرفة حاله؛ كالتفرد، وكذا رواة المدار إلى الصحابي، حسب الحاجة.
٣. العلل الخاصة لبعض الرواة.

رابعاً: خطوات التخريج والنقد بإجمال:

١. تحديد النص بدقة.
٢. معرفة المعطيات والمعلومات المتوافرة من النص (اسم، طرف، كلمة، موضوع، صفة)، مع إمكانية الإفادة من الحاسوب بشكل واسع، والرجوع إلى المصادر.
٣. تحديد الوسائل المناسبة للتعامل مع تلك المعلومات، من فهارس وكتب تدل على مواضع الحديث، مثل: موسوعة أطراف الحديث، والمسند الجامع، والمعجم المفهرس.
٤. الرجوع إلى هذه الوسائل والكتب واستخراج المعلومات منها، ونبدأ بالأيسر والأسرع.
٥. الرجوع إلى المصادر وِفقَ المعلومات المستفادة من الفهارِس والكتب السابق ذكرها الدالة على مواضع الحديث.

٦. كتابةُ كلّ حديث بسنده ومتنه (عند الاختلاف) من كل مصدرٍ على حدة (في بطاقة مستقلة مثلاً)، مع توثيق المصدر.
٧. الوقوف من خلال ذلك على جميع الطرق (أي المتابعات).
٨. ترتيب الأسانيد تاريخياً؛ بحيث تكون أسانيد كلّ صحابي على حدة.
٩. رسم شجرة الإسناد مع مراعاة أنْ تكون شجرة كلّ صحابي على حدة.
١٠. تحديد المدار والمخارج الرئيسية والفرعية لكل شجرةٍ على حدة.
١١. النقد من خلال معرفة التفرد أو المتابعة، والموافقة أو المخالفة، وتتبع العلل.
١٢. الصياغة العلمية الفنية للتخريج.
١٣. تتبع الشواهد (مرويات الصحابة الآخرين لنفس الحديث) بالسير في الخطوات ذاتها.

خامساً: صياغة التخريج الفني:

ولصياغة التخريج مناهج:

أ) **تخريج مختصر**: جمع المصادر عن المدار؛ وذلك بتتبع جميع الكتب المصادر مرتبة تاريخياً عن المدار مباشرة، دون ذكر المخارج لا الفرعية، ولا الرئيسية، ويلجأ إليه عند عدم وجود اختلاف يُذكر، وعدم وجود حاجة لنقد ما دون المدار، والطرق إليهم بمجموعها قوية، ولا خلاف بينها. أو لكون السند من المدار فما فوق ضعيفاً؛ فلم يُتَابَع؛ فلا حاجةَ لدراسةِ ما دونها من المخارج (نظهر المصادر مع المدار).

ب) **المفصّل جزئيّاً**: تتبع جميع المصادر مرتّبة تاريخياً عن كل مخرج رئيسي على حدة، دون ذكر الطرق الفرعية، ويلجأ له عندما يكون ثمة اختلاف بين رواة المخرج الرئيسي، أو نقد متعلق بالمخارج ذاتها، وحسب (نظهر المصادر مع المخارج الرئيسية).

ج) **تخريج مفصّل شامل:** تتبع جميع المصادر تتبعاً شاملاً، وذلك بذكر الأسانيد كاملةً عن شيوخ المصنفين إلى المخارج الفرعية كاملةً فما فوقها، **مع ترتيب الكتب تحت المخرج الفرعي تاريخياً.** ويلجأ له إمّا لكون الكتاب كتاب فهرسة، أو لبيان اختلاف أو نقد في رواة المخارج الفرعية. ولهذا النوع أساليب:

١. طريقة تحفة الأشراف؛ بأنْ تُجمع طرق الكتاب الواحد في مكانٍ واحد إلى المدار، مراعياً الترتيب التاريخي، وعدم التكرار ما أمكن.
٢. طريقة المسند الجامع؛ جمع طرق الكتاب الواحد إلى المخرج الرئيسي، وترتب الكتب تاريخياً مع كل مخرج رئيسي على حدة.
٣. جمع الطرق المشتركة في المخرج الفرعي ومن روى عنها، مع ترتيب الكتب تحت المخرج الفرعي تاريخياً.

**

الخاتمة

وبعد هذه الجولة النظرية العملية الموجزة في مهارات نقد الحديث، أود أن أؤكد على معان، واستخلص قضايا محددة مما يستفاد من البحث، ومن ذلك: ضرورة تلبية حاجة الطلبة إلى تجلية أصول هذا العلم، والإجابة عن تساؤلاتهم الأساسية في هذا العلم.

ومعالجة ما يقع فيه بعض الطلبة من أخطاء في منهج إصدار الأحكام، ومنها عدم وضوح شروط التقوية بالمتابعات والشواهد، ومنهج التعامل مع التفرد ممن لا يحتمل تفرده، ومع كل التقدير لجهود الأئمة في ذلك؛ فلا ينبغي الاقتصار على جهودهم؛ لشعور بعض منّا بالنقص في ذلك، بل الواجب السعي والاجتهاد لامتلاك أصول هذا العلم، مع الإفادة الكاملة من جهود السابقين. مع ضرورة التفريق بين نقد العلماء في العصور الأولى ، إلى عصر الدارقطني، فإنهم كانوا أدق وأعلم في تطبيق منهج النقد الحديثي المتكامل، ومنهم أُخذ هذا المنهج، ثم جاءت طائفة من أهل العلم تساهلت في التصحيح والتضعيف كالحاكم، إلى أن وصلنا إلى عصرنا فغاب علم العلل الدقيق عن بعض في سياق النقد، مما استوجب مزيداً من التحري والبحث، ونلمس ذلك من كثرة مراجعة الطلبة وعامة الناس في شأن اختلاف الأحكام النقدية وكيف نتعامل معها، وما نراه من تصحيح لأحاديث لا تصح، بسبب التساهل في تطبيق قواعد التقوية بالمتابعات، أو تحسين ما ليس كذلك، أو غياب علم العلل، ومن أمثلة ذلك:

١. حديث: "لا يردّ القضاء إلا الدّعاء"(٤٤)، وهذا لا يصح، والقضاء لا يخرج عن الدّعاء.

٢. حديث افتراق الأمة إلى أكثر من سبعين فرقة[٤٥]. وعند التحقيق لا يصحّ الحديث، وفيه إشكالات كثيرة في متنه، ويكرّس حالة الانقسام، وإقصاء المخالف، وتدّعي كلّ فرقةٍ أنّها صاحبة الحق، ويجعل اليهود والنصارى أفضل من الأمّة الإسلاميّة.

٣. وحديث: "لما فرغ سليمان بن داود من بناء بيت المقدس ..."[٤٦]، وإشكاله ذكر أنّ الذي بنى بيت المقدس النبي سليمان ﷺ، فيتخذه اليهود حجة علينا لادّعاء صحة بناء الهيكل، ولا يصح بهذا اللفظ، وصوابه أنّ سليمان دعا دون ذكر الفَراغ من بناء البيت.

٤. قصة حديث طعيمة بن أُبيرق[٤٧]، حيث يُتّهم النبي ﷺ بالانتصار للخائن بلا بيّنة، ومن ثمّ يساء بسببه فهم الآيات من سورة النساء (١٠٥ – ١٠٩)، وهو لا يصحّ.

٥. وحديث: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين"[٤٨] ثم يوردون لفظة: "كل بدعةٍ ضلالة"، وهي لا تصح، ومن إشكالاتهِ أنّه يثبّت وجوب الإلزام بسنّة الخلفاء الراشدين، مع أنّهم غير معصومين، وتباينت اجتهاداتهم في بعض القضايا، مع كون النص هذا يغفل ذكر وجوبَ الالتزام بكتاب الله، والحديث وإن اشتُهِرَ كثيراً، فعند التحقيق لا يصح بهذا السياق.

٦. ومن ذلك حديث: "تركتُ فيكم ما إنْ تمسّكتم ... كتاب الله وسنتي"[٤٩]، فهو لا يصحّ بهذا السّياق.

وغيرها كثير مما لا يتسع البحث لبسطه، لكن لندرك أهمية القضية وسعة مجالاتها وخطورة أثرها.

ليتأكد لنا ضرورة تحرير مفهوم النقد، وبيان ضرورته وسعة مجالاته، واشتماله على نقد السند والمتن، ولفت النظر إلى ضرورة اشتمال النقد على الوقوف على علل الحديث سنداً ومتناً.

مع التأكيد على ضرورة تحرير ما ينسب إلى رسول الله ﷺ؛ إذ هو المعصوم وحديثه ملزم شرعاً، وأي تصحيح أو تضعيف خاطئ يترتب عليه ما لا يخفى من خلل في الفهم والعمل.

راجياً أن يفيد من هذه الدراسة طلبة العلم الشرعي الراغبين في التخصص في علم الحديث، وتطوير مهاراتهم في ذلك، مع قناعتي أنه لا بد أن يجتمع إلى ذلك التدريب العملي على يد أصحاب الاختصاص.

سائلاً من المولى القبول وحسن الثواب، وأستغفره مما كان من خلل وخطأ، كما أرجو من أهل العلم الفضلاء تقويم ما يرونه من خلل، وسدّ ما يكون من نقص، فتلك سمة البشر غير الأنبياء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة الهوامش والمراجع

(١) قال العراقي في تعريف العلّة: "العِلة: عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه؛ أي قدحت في صحته" ينظر: شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)، العراقي، دار الكتب العلمية، ط١، (٢٧٤/١). وتُعقِّبَ بأنها قد لا تكون طرأت. ولا داعي لتكرار كلمة (غامضة) وأن في قوله: (أثرت... أي قدحت)؛ تكراراً. (ينظر: مقدمة شرح علل الترمذي، همام سعيد، مكتبة المنار، ط١، ١٩٨٧، (٢٢/١). ويمكننا تعريف العلة بأنها: وصف خفي يقدح في حديث ظاهره السلامة؛ جزئيًّا أوكليًّا.

وأمّا الحديث المعل: فهو خبرٌ ظاهره السلامة اطُّلِعَ بعد التفتيش فيه على قادِح. ينظر: التبصرة والتذكرة، العراقي، (٢٧٥/١). وأمّا عِلم العِلل، فهو: قال الحاكم: "علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل".. ثم قال: " وَإِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجُهٍ لَيْسَ لِلْجَرْحِ فِيهَا مَدْخَلٌ". وهذا وصف لعلم العِلل. معرفة علوم الحديث، الحاكم، دار الكتب العلمية، ط٢، (١١٢/١). ويمكن تعريفه بأنه: قواعد وضوابط تختص بالقوادح الخفية في الحديث، من حيث : معرفة ماهيتها، ومصادرها، وأسبابها، وأنواعها، ووسائل الكشف عنها، وحكمها، ومنهج التعامل معها. ينظر: شرح علل الترمذي، ابن رجب، (٦٦٣/٢)، وقد استخلصتُ هذا التعريف استخلاصاً.

(٢) ينظر: تحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع، مؤسسة الريان، ط٢، ٢٠٠٤م، (٦٣٧/٢).

(٣) أساس البلاغة، الزمخشري، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م (٢٩٧/٢).

(٤) مختار الصحاح، الرازي، دار الفيحاء، ٢٠١٠م، (ص٤٥٣، نَقَدَ).

(٥) ينظر: محاضرات في تخريج الحديث ونقده، عداب الحمش، دار الفرقان، ط٣، ٢٠٠٨م، (ص١٣٧).

(٦) ينظر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%82%D8%AF

(٧) ينظر: محاضرات في تخريج الحديث ونقده، الحمش، (ص٣٧).

(٨) ينظر: الرازي، ابن أبي حاتم. (١٩٥٢) الجرح والتعديل، ط١ الهند: دار إحياء التراث العربي، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ٢/١.

(٩) ينظر: حوا، م. (٢٠١٦) نحو منهج تطبيقي في التخريج والنقد الحديثي، مذكرة لطلبة جامعة مؤتة، ص٦٨.

(١٠) ينظر في تعريف التخريج: أصول التخريج ودراسة الأسانيد، محمود الطحان، المطبعة العربيّة، ط١، ١٩٧٨م، (ص ١١). وكيف ندرس علم التخريج، سلطان العكايلة وحمزة المليباري، دار الرازي، ط١، ١٩٩٨م، (ص١٦). والواضح في فن التخريج، مجموعة من المؤلفين في الجامعات الأردنية، ط١، ١٩٩٩م، (ص١٥). ومحاضرات في تخريج الحديث، عداب الحمش، (ص١٣٧).

(١١) ينظر في معرفة مصادر السنة: الرسالة المسطرفة في بيان مشهور كتب السنة المشرفة، السيد الشريف محمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، ط٤، ١٩٨٦م.

(١٢) ينظر: أصول التخريج ودراسة الأسانيد، د. محمود الطحان. كشف اللثام عن تخريج حديث سيد الأنام، عبد الموجود محمد عبد اللطيف، مكتبة الأزهر، ١٩٨٤م. تخريج الحديث النبوي، د.همام عبد الرحيم سعيد. التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، بكر أبو زيد، دار العاصمة. محاضرات في تخريج الحديث ونقده، عداب محمود الحمش. الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد، مجموعة من المؤلفين في الجامعات الأردنية. كيف ندرس علم التخريج، د. حمزة المليباري ود. سلطان العكايلة. تخريج الحديث، نشأته ومنهجُه، أ.د. محمود الخير آبادي، دار الكلمة، ط٧، ٢٠١٥م.

(١٣) ومما كُتِبَ في ذلك: منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، صلاح الدين الإدلبي. مقاييس نقد متون السنّة، مسفِر الدّميني. وينظر: منهج المحدثين في نقد متون الأحاديث النبوية، موزة أحمد الكور. وينظر: مقال معايير نقد المتن عند المحدثين، إبراهيم محمد صديق.

(١٤) منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، صلاح الدين الإدلبي، دار الفتح، ط٣، ٢٠١٢م، (ص١١٩).

(١٥) الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، (ص٣٩٩)، فقرة: ١٠٩٩.

(١٦) الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي، دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢١هـ، (١/١٣٢–١٣٣).

(١٧) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، جمعية دار المعارف العثمانية، ط١، (ص١٤٤–١٤٥).

(١٨) شرح علل الترمذي، ابن رجب، (٤٣١/١).

(١٩) الفروسية، ابن قيم الجوزية، دار الأندلس، ط١، (ص٢٤٦).

(٢٠) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن قيم الجوزية، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط١، (ص٥٠، فما بعد).

(٢١) ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرّجال، محمد الذهبي، دار إحياء الكتب العربية، ط١، (٢١٣/١). وتلخيص المستدرك على الصحيحين، الذهبي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ، (٣١٧/١). وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير، تفسير سورة الكهف.

(٢٢) معرفة علوم الحديث، الحاكم، (ص١١٢–١١٣).

(٢٣) ولا يتسع المقام للبسط في الشواهد والتطبيقات، وينظر مما كُتِبَ في ذلك: منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، صلاح الدين الإدلبي. مقاييس نقد متون السنّة، مسفِر الدّميني. وينظر: منهج المحدثين في نقد متون الأحاديث النبوية، موزة أحمد الكور. وينظر: مقال معايير نقد المتن عند المحدثين، إبراهيم محمد صديق. كما ينظر: التفكير الناقد في التعامل مع مرويات السنة النبوية، محمد سعيد حوا، جامعة إغري وجامعة إبراهيم جاجان، المؤتمر الدولي للدراسات الإسلامية والإنسانية، ٢٠٢٢م، (ص١٩٦–٢١٦).

(٢٤) وقد ذكر هذه المعايير: جمال البنا، تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلزِم، مؤسسة الانتشار العربي، ط١، ٢٠١١م، (ص١٧–١٨).

(٢٥) وُلِدَ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجمّاعيلي في نابلس، جمّاعيل (ت ٥٤١ هـ)، ثم انتقل إلى دمشق، وتأثّر بشيخه محمد بن قدامة، وتزوج بنت أحمد بن قدامة، ويُعدّ عبد الغني وابن خالته صاحب المغني، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) من أشهر علماء الحنابلة.

(٢٦) ينظر: فتح المغيث، السخاوي، مكتبة السنة، ط١، ٢٠٠٣م، (٢٢٢/١). ومنهج النقد في علوم الحديث، نور الدين العتر، دار الفكر، ط٣، ١٩٩٧م، (ص٣٨٠).

(٢٧) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر، مطبعة الصباح ط٣، ٢٠٠٠م، (ص٧٤). والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، العراقي، دار الحديث، ط٢، ١٩٨٤م، (ص٩١). ومنهج النقد في علوم الحديث، نور الدين العتر، (ص٤١٨).

(٢٨) ينظر: التقييد والإيضاح، العراقي، (ص٩١). ومنهج النقد، نور الدين العتر، (ص٤١٨).

(٢٩) ينظر: تحرير علوم الحديث، عبد الله يوسف الجديع، (١٠٨٧/٢).

(٣٠) **المدار**: الراوي الذي تلتقي عنده الطرق، (أو الذي تفرعت عنه طرق الرواية). **المخارج الرئيسية**: الرواة عن المدار. **المخارج الفرعية**: الرواة عنهم.

(٣١) كَتَبَ في ذلك العديد مِن أهل العلم، ومع تنوّع عرضهم اتَّفَقَتْ مضامينهم، أو تقاربت، ومنهم: همام سعيد، مقدمة شرح علل الترمذي، (١٢٨/١). وخليل ملا خاطر، الحديث المعلل، مكتبة دار الوفاء، ١٩٨٦م، (ص١٤٠). وبيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي، للغماري، دار الأوقاف المغربية، ط١، ١٤١٥هـ، (٤٩/١–٦١). والحديث المعلول، قواعد وضوابط، حمزة المليباري، دار ابن حزم، ط١، ١٩٩٦م. والمنهج العلمي في دراسة الحديث المعلّ (دراسة تأصيلية تطبيقية)، علي الصياح، دار ابن الجوزي، ٢٠٠٩م، وهو في (١٠٠ صفحة) تقريباً. دراسة متقدمة في علم العلل، عبد ربه أبو صعيليك، دار الرياحين، ط١، ٢٠٢٢م، (ص٢٠، فما بعد). وتحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع، (٧٦١/٢–٧٨٤).

(٣٢) ينظر: مقدمة شرح علل الترمذي، قسم الدّراسة، همام سعيد، (١٢٨/١–١٣٧).

(٣٣) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث (المقدمة)، ابن الصلاح، (ص٣٧٥).

(٣٤) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، دار الرشيد، ط محمد عوامة، ط٤، ١٩٩٢م. (ص٧٣٠–٧٤٠)، بدءاً من الترجمة ٨٥٠٣.

(٣٥) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص٧٠٥–٧١٥).

(٣٦) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين العتر، (ص١٧٠).

(٣٧) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص٧١٦–٧٢٦).

(٣٨) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص٧٢٧).

(٣٩) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص٧٢٨–٧٢٩).

(٤٠) ينظر: مقدمة علوم الحديث، ابن الصّلاح، (ص٣٤٤).

(٤١) ينظر: مقدمة علوم الحديث، ابن الصلاح، (ص٣٥٨). ومنهج النقد في علوم الحديث، نور الدين العتر، (ص١٨٠).

(٤٢) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحج، باب من أين يخرج من مكة، الحديث رقم: ١٥٧٩.

(٤٣) يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، شرح الحديث رقم ١٥٢٨، و١٥٧٩.

(٤٤) الثقافة الإسلامية في ضوء العولمة المعاصرة، ياسين غادي، دار رند، ٢٠٠١م، (ص١١٨). وينظر الحديث: الترمذي، السنن، رقم: (٢١٣٩). وحسّنه بعضهم ولا يُسلَّم.

(٤٥) المدخل إلى الثقافة الإسلامية، محمد رشاد سالم، دار القلم، ط٧، ١٩٨٢م، (ص٨٣–٨٤). ونحو ثقافة إسلامية أصيلة، عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، ط١٢، ٢٠٠٢م، (ص٩٤). وينظر الحديث: أحمد، المسند، رقم: ١٢٢٠٨.

(٤٦) انظر: إضاءات في الثقافة الإسلامية، أمجد سعادة، وآخرون، دار الخليج، (ص٨٥)، وهو مقرر في بعض الجامعات الأردنية. وينظر: دراسات إسلامية ١٠١، جامعة طيبة، (ص٢٧٩). ينظر الحديث: ابن ماجه، السنن، رقم: (١٤٠٨).

(٤٧) إضاءات في الثقافة الإسلامية، أمجد سعادة وآخرون، (ص١٢٦). وينظر الحديث: الترمذي، السنن، رقم: ٣٠٣٦، وأعلَّه الترمذي، وقال: غريب.

(٤٨) دراسات إسلامية ١٠١، جامعة طيبة، (ص٥٥، و٢٠٥). والثقافة الإسلامية، المستوى الثاني، محمد باجابر، وآخرون، جامعة الملك عبد العزيز، (ص١٦١). والثقافة الإسلامية في ضوء العولمة المعاصرة، ياسين غادي، (ص٢٤). والثقافة الإسلامية، فايز أحمد، وآخرون، (ص٢٤٧). وينظر الحديث: أحمد، المسند، رقم: (١٧١٤٢). وينظر: حديث العرباض بن سارية دراسة نقدية، محمد سعيد حوى، وعبد الرعود، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، المجلد ٩، العدد ٣، ٢٠١٣م، (ص٨٩–١١٢).

(٤٩) الثقافة الإسلامية، رحيل غرايبة، وآخرون، (ص١٣٧). والثقافة الإسلامية، فايز أحمد، وآخرون، (ص٢٥٣). وينظر لفظه الصواب: مسلم، صحيح مسلم، رقم: ٣٦ – (٢٤٠٨).

* * *